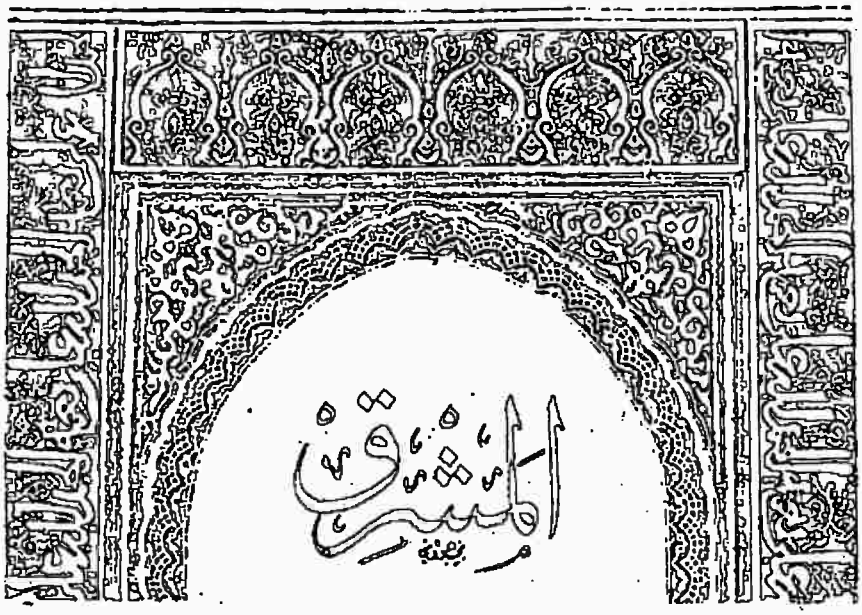

تشرين الثاني ١٩٣١

في اتحاد الكنائس

للاب ازمند اودين ، احد كهنة رهبنة قلب يسوع الاقدس(*)

١

رأي بعض الكتبة في هذه المسألة

كم بين مفكري عصرنا مَن عبّروا عن رغبتهم في اتحاد الكنائس التي تسمي ذاتها مسيحية ، وتدّعي كل واحدة منها انها كنيسة المسيح الحقيقية ؛ وقد ظهر لبعضهم ان السبيل الى هذا الاتحاد يتمهّد ، ان رضيت كل كنيسة بحصر عقائدها في حدود قانون الايمان ، كما عيّنه آباء المجمعَين العامّين الاولَين ، فيقولون : ان اتحاد الكنائس لا يقتضي توافقها على جميع المعتقدات ، بل يكفي ان يعترف المؤمنون كلهم ببعض حقائق ذات اهمية كبرى في تعليم يسوع المسيح . فلا بأس اذا كان اختلاف آراء في الامور

(*) صحح عبارته ، وعني بنشره الخوري اسطفان فرحات اللبناني .

الغير المتعلقة بتلك العقائد الرئيسية ؛ كما يعلمنا التاريخ ان الامر كان دائماً في الكنيسة مما لم يحلّ قط دون وحدتها في الثانية القرون الاولى فلماذا لا تكتفي كنيسة الله ، في ايامنا هذه ، بما كان يكفيها في قديم الزمان ؟ واذا بان أنّ هذا الاكتفاء هو السبيل الوحيد للوصول الى الاتحاد المبتغى ، أفلا يعدّ واجباً على كل كنيسة ؟ فان وحدة قطيع المسيح لهي خير اعظم واهمّ من المحافظة على قضايا لم يعتقدها كثير من النصارى القدماء ، مع انهم تركوا لنا من امثال الايمان الحي ما لا يفوقه اجل ما يذكر في سير القديسين .

فلو عوّلنا على حكمة اولئك لاستنتجنا من مبادئهم انه يجب على الحبر الروماني ان يعدل عن ادعائه بالعصمة من كل ضلال ، وبالرئاسة على الكنيسة برمّتها . فانهم يقولون : ان هاتين القضيتين هما مما زادته الكنيسة البابوية في العقائد الاولية ، ومما تختلف فيه الكنيسة عينها عن باقي الكنائس . وكذلك يلزمنا ان نترك قضية انبثاق الروح القدس من الآب والابن ، بحيث يكون كل مؤمن حرًّا ان يعتقد في هذه المسألة بما يحسن في عينه ؛ ويمحي من بيان العقائد الكاثوليكية عقيدة الجبل بريم العذراء بلا دنس ؛ ولا يبقى على المؤمنين من واجب بالاقرار بوجود المطهر وبالدينونة الخاصة .

٢

تفنيد مذهب اولئك الكتاب

علينا اولًا ان نمدح رغائب اولئك الذين يبدو منهم هذا الاعتناء الجزيل بتجديد وحدة الكنيسة . ونوافقهم على ما يقولون من ان هذا التجديد هو امر حسن جدًّا ، يستحق اهتمام جميع المؤمنين بان يبذلوا كل ما في وسعهم لانجازه . وهذا ليس فقط بالنظر الى عظم المنافع التي تحصل للمسيحيين من انضمامهم كلهم الى جماعة واحدة ، ومن زوال الانشقاقات المشؤومة التي خربت حظيرة المسيح ، بل لاعتقادنا ايضاً ان الذين يعيشون خارجاً عن الكنيسة الحقيقية ليسوا في طريق الخلاص الابدي ، وان كان ممكناً ان يخلص بعضهم من ذوي

النيّة المستقيمة ، اي بحيث لا ينسب ضلالهم الى سوء ارادتهم .

ويلزمنا ايضاً ان نثني على غيرة بعض الكتبة المذكورين ، لبثهم روح المحبة والاخاء بين اعضاء الكنائس المختلفة ، ولاجتهادهم في توصية رؤساء الكنائس بالاعراض عن الكبرياء الممقوتة ، التي هم محقون بقولهم عنها انها كانت مبدأ كل انشقاق ، كما هي اصل كل شر .

بقي علينا الآن ان نفحص الطريقة التي يقترحونها ، ويحضون على اتخاذها دستوراً للبلوغ الى الاتحاد المبتغى .

اولاً : هل يجوز للحبر الروماني ان يرضى بالاعتزال عن الرئاسة العامة ، وبالنزول الى مرتبة الاساقفة ؟

اننا نجيب بلا ريب : انه لا يجوز ذلك البتة . لاننا نعتقد ان هذه الرئاسة وضعها يسوع المسيح نفسه ، حينما قلّدها لبطرس ؛ ويريد ايضاً ان تدوم الى منتهى الاجيال ، وان يرثها كل من يخلف بطرس خليفة شرعية . فبناء على ذلك نقول : ان الحبر الروماني يترأس كنيسة الله ، لا بقوة ترتيب بشري يستطيع الناس الغاءه ، بل بارادة المسيح نفسه . فكيف يسوغ له ان يتزل عن مقامه السامي ، دون ان يخالف مشيئة الله مخالفةً واضحة يذنب بها ذنباً عظيماً ، ويجلب بذلك على الكنيسة اسوأ عاقبة ، لان الرئاسة البطرسية ضرورية لصيانة وحدة الكنيسة . كما ان ذلك يلزم الحكومة ، في كل دولة ، لحفظ الجماعة المدنية .

فينتج من ذلك انه ما من اتحاد ممكن بين الذين يصرون على انكار سلطة البابا والكاثوليك الخاضعين لها . لانهم يحسبونها من عقائد ايمانهم التي لا يجوز الارتياب فيها ، ولا التقاضي عنها ؛ ويظهر من ذلك ايضاً غلط من يتوهمون الاحبار الرومانيين بتشامخ وطمع في الرئاسة ، كأن طموحهم هذا الذميم حملهم على الادعاء بالولاية العامة ، وصار علة الانفصال بين الكنيسة الغربية والكنيسة الشرقية ، التي أبى اهلها الاعتراف بتلك الولاية الوهمية والمختلسة . فكل من يصدق هذه الشكايات يظهر بذلك أنه لم يدرك شيئاً من البراهين القاطعة ، التي يثبت بها اللاهوتيون لزوم الرئاسة البطرسية في الكنيسة ودوامها في

الكرسي الروماني دون سواه .

فباطل اذًا ما توهمه بعضهم من امكان اتحاد الكنائس ، يوم تقضي كل كنيسة بعقائدها الخاصة ، فتكتفي بالحقائق الجوهرية التي يجمع عليها المؤمنون باسرهم . وفضلًا عن ذلك ، نوقن ان الطريقة التي تصورهـا هؤلاء ليست سوى خيال لن يتحقق في عالم الموجودات . فانهم يزعمون ان عقائد الايمان ليست كلها جوهرية على حد سوى . بل يسوغ للكنيسة التخلي عن بعضها تسهيلًا لارتداد من يستصعبون الاعتراف به ، وليس هذا بزعم جديد ، فان الشيع البروتستانية جرّبت مرارًا ازالة اختلافها بتحديد قضايا جوهرية يجب الايمان بها على الجميع . واما الباقي فيكون كل فرد حرًّا في قبوله او رفضه . الّا ان الاختبار قد ابان بطلان تلك الوسيلة ، لان الفرقَ المظنون به بين القضايا الضرورية وغيرها ، مَن له ان يعيّنه ، ويحدّده بحكم يعترف الجميع بصحته ؟ فمن انت ايها الانسان ، كائنًا من كنت ، لتميّز في الوحي الالهي ، فتنادي بوجوب المحافظة على جزء منه ، وتجيز للبشر عدم المبالاة بالجزء الآخر ؟ ؟ أليست سلطته تعالى مساوية لذاتها في كل القضايا التي حسن لديه ، عزّ وجل ، ان يوحي بها الينا ؟ فان قلنا : ان بعضها يجوز الارتياب فيه ، فعلى مَ نبني وجوب الايمان بالبعض الآخر ؟

٣

رد اعتراض

ربّ معترض يقول : نعم ان السلطة الالهية تساوي ذاتها لا محالة ، اذا اعتُبرت في ماهيتها . غير ان الحقائق الموحاة لا تظهر كلها كمحتواة في الكتاب او التقليد ، بوضوح متساوٍ . فلا بأس ، والحالة هذه ، في تمييزنا بين القضايا التي يجب الايمان بها على كل مسيحي ، لكون الوحي يتناولها جليًّا ، وقضايا أخر تختلف الآراء بها ، ما دام لم يجمع العلماء على ان الله اوحى بها ، وبالتالي ليس الاعتقاد بها واجبًا . فعلى الكنيسة ان تقرّ بهذه الحال ، فتمنح ابناءها حرية واسعة نحو تلك القضايا . وهكذا ترجع الى ما كانت عليه في قرونها

الاربعة الاولى ، آمرةً بنيها باعتقاد كل ما يتضمن قانون الايمان ، ومعترفةً بحريتهم نحو باقي القضايا ، حتى تلك التي أقدمت على تحديدها بعد القرون الاولى.

فنجيب : ان الكنيسة لم تحرم قط المؤمنين حرية الآراء في الامور التي لم يُثبت كونها من الحقائق الموحاة ، او مما يرتبط بهذه الحقائق . ومن هذا الباب ما نشاهده في ايامنا هذه من جدال اللاهوتيين في ماهية التقدير الالهي ، وتأثير الله في ارادة الانسان ، وقوة الاسرار الالهية على منح النعمة لمن يتناولها ، الى غير ذلك من المسائل التي يُبحث فيها بتمام الحرية بين اللاهوتيين.

الا انّ هذا البحث نفسه ، واستقصاء العلماء عن الامور الالهية ، قد يؤدّيان الى اكتشاف ادلة تبين ان بعض القضايا لا شك في كونها من الحقائق الموحاة ، او مرتبطةً بها ارتباطاً ضرورياً . فلا يجوز اذ ذاك انكار تلك القضايا ، او الارتياب فيها . ويحدث ايضاً ان الكنيسة ترى ان تحديد بعض القضايا لازم لتكميل وحدة الايمان بين المسيحيين ، ولصيانة ايمانهم بحقائق اخرى ، لا يبعد ان يرتابوا فيها ، اذا ابيح لهم الشكّ فيها . لذلك تعزم الكنيسة على تحديد امور كانت من مواضيع الجدال ، كعدم جواز تكرار العماد الذي اعطاه الهراطقة ، وكون الاسرار المقدسة سبعة ، وكون القداس ذبيحة حقيقية ، وكون الحبل بالعذراء والدة الله بلا دنس الخطيئة الاصلية ، وعصمتها الدائمة من كل خطيئة ، ولو عرضية.

فوالحالة هذه ، هل تستطيع الكنيسة ان تزيل ما فعلته ، وتمنح ابناءها ثانيةً حرية الاعتقاد بتلك القضايا المحدّدة ، او انكارها كيفما شاءوا ؟ كلّا . لان الكنيسة لو فعلت ذلك لاقرّت بان تحديداتها ليست معصومة من كل غلط ، ولا تنفي كل ارتياب عن الامور المحدّدة . وهذا الاقرار يخالف ارادة منشئ الكنيسة ، كلّ المخالفة ، لانه يسلبها ما زيّنها الله به من الامتيازات الشريفة ، فان عصمة الكنيسة في تعليمها ، ووجوب الاذعان التامّ لاحكامها ، هما من الحقائق الموحاة ، التي لم يجز ، ولن يجوز ابداً الشك فيها . وبالتالي لا يمكن ان تحدّد الكنيسة قضية ما اية كانت ، الا وتصير عقيدةً ، يجب الايمان بها ؛ ومهما كان من حرية الآراء في تلك القضية ، قبل تحديدها ، يلزمنا ان

نقول : ان التحديد عينه ازال تلك الحرية . واذن فيمتنع ان يُعطاها المؤمنون ثانيةً . وهذا ما يؤدي بنا الى انكار كون الكنيسة تقدر على استرجاع تحديداتها ، وحلّ المؤمنين من التزام الايمان بما حدّدته . واذن فاتضح ان ليس في وسعنا استصواب الطريق الذي أوصى به الكتبة المارّ ذكرهم للبلوغ الى اتحاد الكنائس .

٤

ما هو السبيل النافع الى الاتحاد ؟

واذن فكيف نستطيع ان نسعى سعياً فعّالاً مثمراً في سبيل اتحاد الكنائس ؟ ان الاسلوب الحسن والمفيد لبلوغ هذه الغاية لا يمكن ان يختلف جوهرياً عما يجري لحلّ نزاع بين شخصين يدّعي كل منهما بحقّ ما ؛ فمن رام ان يفصل بينهما ماذا يفعل يا ترى ؟ ألا يبحث بين سالف الاحوال والحوادث عمّا يبني عليه حقّ احد المتنازعين ؟ واذا وجد ما يكفي لاثبات دعوى احدهما ضدّ الآخر ، هل يبقى من نزاع بينهما ؟ او هل يسوغ لهما الا الاقرار بالحق والمصالحة ؟

هكذا نرى كنائس مختلفة تدّعي كل منها بكونها كنيسة المسيح الحقيقية ، فكيف ينتهي بينها النزاع ؟ أبغير البحث عما سبق انفصالها من الحوادث ، وعما احدثه من العلل البعيدة والقريبة ؟ ولعمري ان ذلك لا يتمّ الا بدرس التاريخ باخلاص نية ، خلواً من روح المحاباة والتعصب ، الذي كثيراً ما يشوب الكتب التاريخية التي ألفها الهراطقة ، وما أغرب ما بلغوا اليه احياناً من الجسارة والقحة في تشويه الحوادث واختلاق الروايات الكاذبة ، قصدَ تحويل التاريخ الى كلام عن بدعهم . غير ان التاريخ المدروس ، رغبةً في الاطلاع على الحق ، يطلعنا كيف انشأ المسيح كنيسته ، وما هي العلامات التي شاء ان يميزها بها ، واين كان مركزها ، ومن كان رؤساؤها الشرعيون . ثم كيف افترقت عنها جماعات كانت سابقاً من اجزائها ، فاتضحت بانفصالها عنه شيئاً ، اي كنائس كاذبة ؛ ولعمري ان التأمل في المعلومات التاريخية ، بنية مستقيمة سليمة ، يؤدي الى هذه النتيجة في هذا المقال : اي انه توجد كنيسة واحدة ، لها دون غيرها

حقّ الادعاء بانها كنيسة المسيح الحقيقية ، واليها يجب ان يرجع كل من انفصل عنها لاي سبب كان.

وكما قيل بصواب ان الكنيسة لا تخشى شيئاً من قبل الاكتشافات العلمية، بل تتوقع منها تأييداً لتعليمها ؛ كذلك يجوز القول عن الدروس التاريخية ، انه لا يمكن ان ينجم عنها خطر للكنيسة الحقيقية ، لا بل ان تلك الدروس تفيدها افادة عظمى ، وتؤكد صحة البراهين على صحتها.

ثم اننا نزيد كلمةً ، اجابة لمن يظهر له منهجنا هذا مفرطاً في القساوة ؛ كأن التساهل نحو الخصوم هو أليق بكنيسة الله ، فلماذا لا تحذو حذو من قام شجار بينه وبين صاحب له ، فترك لصاحبه شيئاً من حقه ، مع وفرة جلائه ، وذلك ليفي الخصام بطريق الولاء ، فهل احمد من هذا السلوك ؟ غير ان المسامحة والتساهل يحسنان حيثما لا يكون لهما سوى عاقبة خسارة زمنية ، لا بأس بالتضحية بها ، ولقد اعطت الكنيسة الرومانية امثالاً شتى في هذا التساهل . فكم من مرة تخلت عن حقوقها الزمنية للملوك اغتصبوها اياها ؟ ولكن حاشا ان يكون التساهل حيثما تكون الخسارة خسارة العقائد الدينية ، والتعاليم المقدسة ، لانها وديعة وكل الله كنيسته بحراستها. فلو رضيت الكنيسة نفسها بترك شيء منها ، لكانت خائنة منشئها الالهي ، ولاهلكت نفسها باطراح مهمتها.

ففي هذه الملاحظات ما يكفي لاثبات قضيتنا هذه اي: ان اتحاد الكنائس لا يمكن ان يُسعى اليه سعياً نافعاً ، ما لم يكن الحقّ اساساً لكل مفاوضة به ، وما لم يُستمدّ من التاريخ النور الذي يزيل اختلاف الآراء وتناقض الادعاءات . لانه يُظهر ما هي الكنيسة التي وضعها يسوع المسيح ، وامر جميع الناس بالانضمام اليها ، للحصول على السعادة الابدية.